الزواج المختلط ينقل لبنان من الطائفية إلى المدنية

ص20

عباس يهدد بالمواجهة مع إسرائيل

ص6

زعماء العالم في وداع السبسي

ص4، 7

العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

السبت 2019/07/27

24 ذو القعدة 1440

السنة 42 العدد 11420

Saturday 27/07/2019

42nd Year, Issue 11420

قطر تموه على اتهامات الإرهاب بمداواة الجرحى الصوماليين في الدوحة

علاج 12 مصابا لا يداري فضيحة إرهابية

مقديشو – لجأت قطر إلى الاستعراض الإعلامي والإنساني من خلال تضخيم إجلاء عدد محدود من الجرحى في تفجير إرهابي بالصومال في محاولة لتطويق مخلفات الفضيحة المدوية لتسريبات كشفت من خلالها صحيفة نيويورك تايمز عن دور قطري مباشر في تفجيرات تستهدف طرد استثمارات إماراتية في أحد الأقاليم الصومالية.

يأتي هذا في وقت تجد فيه السلطات القطرية نفسها محاصرة بهذه الفضيحة بالرغم من محاولتها دفع مسؤولين صوماليين لتبرئتها وسط دعوات محلية لقطع العلاقات مع الدوحة وفتح تحقيق برعاية أفريقية أممية عن رعايتها للإرهاب وحرمان الصومال من فرصة الحصول على استثمارات ومشاريع خارجية تساعده في الخروج من أزمته.

وقالت قطر، الخميس، إنها نقلت 12 من مصابي التفجير الانتحاري، الذي وقع الأربعاء داخل مقر بلدية العاصمة الصومالية مقديشو، إلى الدوحة لتلقي الرعاية الطبية.

ونقلت وكالة الأنباء القطرية الرسمية (قنا) عن مصدر مسؤول (لم تسمه) بوزارة الخارجية القطرية، قوله إن الدوحة أرسلت طائرة مزودة بتجهيزات وطاقم طبي متكامل إلى مطار آدم عدي الدولي بمقديشو لنقل مصابي الهجوم إلى الدوحة لتلقي الرعاية الطبية اللازمة.

وأضاف أن "الطائرة أقلت 12 مصابا من بينهم عمدة مقديشو، إضافة إلى 16 مرافقا (غير مصابين) تتقدمهم خديجة محمد ديريه، وزيرة الشباب والرياضة بالصومال".

ويعزو مراقبون التركيز الإعلامي القطري على خبر صغير في حجم إجلاء 12 جريحا صوماليا إلى غرض أكبر من البعد الإنساني، خاصة أن منظمات حقوقية وإنسانية كثيرة تقوم بهذا العمل بشكل يومي ولا يثار حولها كل هذا الاهتمام، لافتين إلى أن الهدف يرتبط بشكل مباشر بفضيحة التسريبات التي نشرتها نيويورك تايمز عن دور ثابت للدوحة في دعم الإرهاب، وهو ما فشلت في تبديده أو تكذيبه بشكل صريح.

أحمد عيسى وزير خارجية الصومال ناقش مع السفير القطري التفجيرات الإرهابية

ومردّ الحرج القطري من فضيحة التسريبات أنها لم تأت من جهة إعلامية أو استخبارية عربية لتبادر الدوحة إلى تكذيبها وربطها بنظرية المؤامرة والاشتغال على المظلومية المعتادة، وإنما جاءت من وسيلة إعلام أميركية ونقلا عن دوائر استخبارية لا تقدر أن تشكك فيها خوفا من كشف ملفات أخرى عن دورها في دعم الجماعات أو الأفراد الموضوعين على القوائم السوداء.

وكشفت الصحيفة عن مكالمة بين رجل أعمال مقرب من أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وسفير الصومال عن توظيف تفجيرات إرهابية لدفع استثمارات إماراتية إلى المغادرة وإخلاء الطريق أمام النفوذ القطري.

وذكرت نيويورك تايمز أن التسجيل الصوتي يتحدث فيه سفير قطر في الصومال حسن بن حمزة هاشم مع رجل الأعمال القطري خليفة كايد المهندي، الذي وصفته بأنه مقرب من أمير قطر الشيخ تميم بن حمد.

وأضافت أن المهندي أبلغ السفير بأن الميليشيات نفذت تفجيرا في مدينة بوصاصو الساحلية لتعزيز مصالح قطر وإبعاد الإمارات عن استثمارات الموانئ هناك، ونسبت إليه قوله "أصدقاؤنا يقفون خلف التفجيرات الأخيرة".

ويعبّر مراقبون عن اعتقادهم بأن قطر تراهن على أن الصوماليين سينسون قصة التسريبات بسبب التفجيرات الإرهابية اليومية التي تنفذها حركة الشباب المقربة من الدوحة، وأن حركة رمزية مثل إجلاء جرحى وإرسالهم إلى العاصمة القطرية للتداوي ستمتص غضبهم، خاصة أنها تمتلك علاقة قوية مع الحكومة الصومالية إلى درجة إرسال وزيرة الرياضة مع وفد الجرحى إلى الدوحة، ودفع وزير الخارجية الصومالي إلى إطلاق تصريحات لـ"تبرئتها" من تهمة التحكم في الإرهاب وتكييفه حسب مصالحها.

قال وزير خارجية الصومال، أحمد عيسى عوض، "إن الحكومة الفيدرالية ببلاده اقتنعت ببيان الحكومة القطرية الذي نفت فيه ما ورد في تقرير نيويورك تايمز"، منوها إلى "أنه التقى سفير قطر لدى الصومال، وشرح له الموضوع بتفاصيله".

لكن مسرحية إجلاء الجرحى ونقلهم للتداوي في الدوحة لم تتمكن من امتصاص الغضب الصومالي، فقد دعا حزب "ودجر"، وهو أحد أبرز الأحزاب في مقديشو، إلى فتح تحقيق صومالي وآخر من إنجاز الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة حول دور قطر في دعم الإرهاب في الصومال بعد التفجير الذي شهدته مدينة بوصاصو في 11 مارس 2019، والذي ربطته نيويورك تايمز بقطر.

ويتهم الصوماليون قطر بأنها خربت محاولات مختلفة لإعادة بناء الجيش الصومالي، وخاصة ما قدمته الإمارات من دعم لقوى الأمن والجيش وتزويدها بالمعدات وتدريبها على التصدي للإرهاب. كما تكفلت الإمارات ببناء مراكز شرطة ومدارس وعيادات صحية وحفر آبار لمساعدة الصوماليين على تحسين شروط عيشهم، لكن الإرهاب الموجه الخادم لأجندة دول مثل قطر وتركيا دفع الإماراتيين إلى سحب دعمهم.

ودربت الإمارات المئات من الجنود الصوماليين منذ عام 2014 في إطار جهد مدعوم من البعثة العسكرية للاتحاد الأفريقي، يهدف إلى هزيمة المتشددين الإسلاميين ومساعدة الصومال على محاربة عصابات القرصنة التي تهدد حركة النقل البحري في منطقة القرن الأفريقي.

حكومة بغداد تنصاع لعقوبات واشنطن على قيادات بالحشد الشعبي

بغداد – وجد رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي نفسه مضطرا للانصياع إلى الإرادة الأميركية بشأن مواجهة النفوذ الإيراني في بلاده، عبر الكشف عن إجراءات مفصلية ضد بعض أصدقاء إيران في العراق، بالرغم من مساعيه للنأي بالنفس.

وبشكل مفاجئ، اتخذت سلطات عراقية متخصصة قرارات عاجلة ضد شخصيات محلية وردت أسماؤها على لوائح العقوبات الأميركية، لصلات مشبوهة بإيران، ما أثار مخاوف واسعة في أوساط حلفاء طهران.

وكانت وزارة الخزانة الأميركية وضعت أسماء كل من؛ محافظ صلاح الدين السابق أحمد الجبوري "أبومازن"، ومحافظ نينوى السابق نوفل العاكوب، وزعيم مجموعة "بابليون" المسيحية في الحشد الشعبي ريان الكلداني، وقائد اللواء 30 في الحشد الشعبي وعد القدو، الذي يفضل مناداته بأبي جعفر الشبكي، في إشارة مذهبية إلى شيعيته، على لائحة العقوبات، بسبب التورط في جرائم ضد حقوق الإنسان وفساد مالي قاد إلى انتهاكات إنسانية.

وبينما أمر عادل عبدالمهدي ميليشيا مسلحة تابعة لقوات الحشد الشعبي، يقودها مقرب من إيران وتسيطر على مناطق مختلطة الأعراق في نينوى بالتوقف عن العمل فورا، وجه البنك المركزي العراقي جميع المصارف الحكومية والخاصة بتجميد أصول الشخصيات العراقية الأربع، التي وردت على لوائح العقوبات الأميركية، وإيقاف التعاملات معها، والحرص على منعها من الحصول على عملة الدولار، متوعدا المخالفين بإجراءات تصل حدّ الإغلاق.

وكشفت وثائق حكومية اطلعت عليها "العرب"، صدور قرار من بغداد ينصّ على ضرورة خروج قوات أبوجعفر الشبكي من مناطق "سهل نينوى"، التي يسكنها خليط من مسيحيين وشبك ومسلمين سنة، بعد جدل واسع بشأن انتهاكات لحقوق الإنسان.

واتهمت قوات الشبكي بمنع العرب السنة من العودة إلى مناطقهم في "سهل نينوى"، بعد تطهيره من تنظيم داعش.

ويقول مسيحيون وشبك وموالون لأبي جعفر الشبكي وريان الكلداني إنهم لا يثقون بالجيش والشرطة العراقيين، حيث غالبية عناصرهما من المسلمين، مفضلين أن يحصلوا على حماية من قوات قوامها مقاتلون مسيحيون وشبك.

لكن آخرين في نينوى يقولون إن الألوية المسيحية والشبكية في الحشد الشعبي ليست سوى أسماء، تضم مقاتلين من المسلمين الشيعة، وفرتهم ميليشيات عراقية موالية لإيران، مثل عصائب أهل الحق وسرايا الخراساني.

ويقول هؤلاء إن الحرس الثوري استغل الألوية التي يتزعمها الكلداني والشبكي ضمن الحشد الشعبي في نينوى ليجند المئات من المقاتلين الشيعة الذين ينحدرون من جنوب العراق، ضمن صفوفها، على أنهم من المسيحيين والشبك، ما تسبب في موجة رفض محلية، وقاد إلى انقسامات.

وكانت الكنيسة الكلدانية أعلنت رفضها لوجود أي فصيل أو حركة مسلحة مسيحية.

وقال بطريرك الكلدان الكاثوليك في العراق والعالم، الكاردينال لويس ساكو، إن "الكنيسة الكلدانية تعدّ خطوة رئيس مجلس الوزراء بتنظيم وهيكلة الحشد الشعبي في الاتجاه الصحيح من أجل حصر السلاح بيد الدولة، إضافة إلى ترسيخ الوعي الوطني لدى العراقيين وتوحيد الهوية الوطنية".

وفيما أعلن ساكو رفض "الكنيسة الكلدانية القاطع لوجود أي فصيل أو حركة مسلحة تحمل صفة مسيحية"، دعا الكلدان الكاثوليك في العراق "إلى الانخراط في الأجهزة الأمنية الرسمية في الجيش العراقي والشرطة الاتحادية، وقوات البيشمركة في إقليم كردستان العراق".

ووجه البنك المركزي العراقي، أعلى سلطة نقدية في البلاد، جميع المصارف الحكومية والخاصة إلى تجميد التعاملات مع الشخصيات العراقية التي وردت أسماؤها على لائحة عقوبات وزارة الخزانة الأميركية.

وأبلغ المصارف بضرورة معرفة أسماء الشخصيات المشمولة بالعقوبات الأميركية، وتجميد أرصدتها لديها وإيقاف التعامل معها ومنعها من الحصول على العملة الأميركية.

وشدد على ضرورة أن تزوده المصارف العراقية بأي معلومات أو وثائق مالية ومصرفية تخص هذه الشخصيات.

وأبلغت مصادر سياسية رفيعة في بغداد "العرب"، بأن "هذين الإجراءين، اتخذا بتوجيه مباشر من رئيس الوزراء، بعدما تلقى إنذارا أميركيا صريحا".

وقالت المصادر إن "الولايات المتحدة عبرت لعبدالمهدي عن عدم ارتياحها إزاء ما رصدته من مناورات لبعض الجهات الحكومية في العراق بهدف خرق العقوبات المفروضة على إيران وحلفائها العراقيين"، مؤكدة أن "واشنطن أكدت استعدادها لشمول العراق بالعقوبات، في حال تأكدت من سعيه إلى مساعدة إيران".

الكاردينال لويس ساكو

الكنيسة الكلدانية ترفض أي حركة مسلحة تحمل صفة مسيحية

ولم يكن متوقعا من الحكومة العراقية أن تتعاون في تنفيذ العقوبات الأميركية، فإضافة إلى أنها الطرف الأضعف في المعادلة المحلية فإن هناك المئات من موظفيها الأساسيين ستضر بهم العقوبات بسبب ارتباط مصائرهم بدورة المال الفاسد التي يديرها الأربعة الذين استهدفهم القرار الأميركي.

وقال مراقب سياسي عراقي إن الحكومة العراقية لا تملك سلطة حقيقية على الحشد الشعبي، ولذلك فإن الأخير لن يسمح لها بأن تكون الأداة التي تتحول من خلالها العقوبات الأميركية إلى التنفيذ الواقعي، وهو ما يعرفه الجانب الأميركي الذي قد يلجأ إلى تفعيل الرقابة داخل الدوائر المصرفية وبالأخص في البنك المركزي العراقي.

وأضاف المراقب في تصريح لـ"العرب" أن العملية ليست بالبساطة التي تبدو عليها، فالأربعة الذين استهدفتهم العقوبات ضالعون في عمليات كبرى، قد تكون أكبر حجما من أن يحتويها الجهاز الرسمي العراقي لأنهم يمتلكون من الصلات النفعية بإيران ما يشكل نوعا من الخطوط الحمراء التي لا تفكر الحكومة العراقية في تخطيها.

وأشار إلى أن تطبيق العقوبات خارج العراق، خاصة وأن المشمولين بها يملكون أصولا منقولة وغير منقولة هناك هو أمر أكثر يسرا من تطبيقها داخله، متوقعا أن تكون الدوائر الأميركية المختصة أكثر حذرا في بحثها عن الطرق الأنجع لممارسة ضغوطها، وأن تلك الضغوط قد لا تسفر عن شيء إذا ما انحصرت في تهديد الحكومة العراقية.

الإيرانيون يمارسون لعبة القط والفأر مع الرقابة

طهران – قبل أن تتمكن نازيلا أكبري من الاطلاع على تويتر ويوتيوب، تجولت عبر مجموعة من الأيقونات على هاتفها الذكي باحثة عن الطريقة المثلى لتجاوز الرقابة التي تفرضها الدولة على شعبها. أصبحت لعبة القط والفأر روتينية في إيران، حيث تقيد الحكومة التي يديرها رجال الدين حق الوصول إلى مواقع التواصل الاجتماعي. كما تخلق العقوبات الأميركية حواجز أخرى.

وقالت أكبري، وهي مطوّرة برامج إلكترونية تبلغ من العمر 30 عاما، "أقضي 40 دقيقة كل يوم حتى أتمكن من الوصول إلى شبكة الإنترنت التي لا تخضع للرقابة. وحتى بعد أن أنجح في ذلك، تبقى الإنترنت بطيئة إلى درجة أنني أواجه صعوبة في مشاهدة مقطع فيديو قصير".

سعت السلطات الإيرانية إلى الحدّ من تأثير الثقافة الغربية منذ الثورة التي أطاحت بالشاه سنة 1979. واليوم، تحجب الحكومة عددا من المواقع الشهيرة مثل تويتر وفيسبوك ويوتيوب بعدما تفطن النشطاء إلى استخدامها في تنظيم احتجاجات وتوثيق حملات قمع شهدتها البلاد بعد انتخابات سنة 2009.

وتطرقت أكبري إلى الفترة التي احتاجت فيها إلى شراء لوحة مفاتيح جديدة لجهازها. وعندما رفضت شركة أمازون إرسالها إلى إيران، طلبت من أحد أقاربها في دبي شراءها من أجلها. وقالت "يبقى هذا مجرد مثال. نرى الآلاف من المنتجات على الإنترنت ونرغب في شرائها، لكننا لا نستطيع ذلك".

وعلى الرغم من القيود (أو ربما بسببها) أصبح الإيرانيون ماهرين في فنون التهرب من الرقابة من خلال خوادم البروكسي والشبكات الخاصة الافتراضية.

وقال مطور البرامج مهدي بايجي إنه تلقى رسالة إلكترونية من منصة برمجة معروفة قيل له فيها إن حسابه معلق بسبب العقوبات الأميركية. وأضاف "يعد هذا الأمر طبيعيا. سأتجاوز الحظر كما أفعل دائما".

ولم تمنع الرقابة الإيرانيين من الوصول إلى هذه المواقع من خلال شبكات خاصة افتراضية أو غيرها من الخدمات. كما لم تمنع عددا من كبار المسؤولين الإيرانيين من استخدام المواقع لبث مواقفهم وردودهم الرسمية.

وكثيرا ما ينشر وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، تغريداته باللغة الإنكليزية. كما أن مكتب المرشد الأعلى علي خامنئي والرئيس حسن روحاني ينشطان على هذه المنصات بانتظام نيابة عنهما.

وحث خامنئي شباب إيران على "استخدام الفضاء الإلكتروني بذكاء" لمواجهة العدو، وانتشرت الحسابات المؤيدة للحكومة على تويتر وإنستغرام.

وتعهد روحاني، بتوسيع حرية الإنترنت عندما انتخب سنة 2013. لكنه لم يف بتلك الوعود، ويعود ذلك إلى سيطرة المتشددين على صناعة القرار.

وفي سنة 2018، منعت السلطات تيليغرام، وهو تطبيق استخدمه عشرات الملايين من الإيرانيين لإرسال رسائل مشفرة لتنظيم الاحتجاجات على المصاعب الاقتصادية.

ويبقى يوتيوب بعيد المنال، حيث يصعب تنزيل مقاطع الفيديو ومشاهدتها حتى مع الحلول البديلة. وقالت أكبري "يشبه يوتيوب جامعة محظورة على الإنترنت".

ويخشى المتشددون من الوصول الكامل إلى الإنترنت حتى لا تؤجج الاضطرابات ضد رجال الدين.

وطورت السلطات نظامها المغلق الخاص، والمعروف باسم "شبكة المعلومات الوطنية الإيرانية"، ويشير البعض إليها بـ"الإنترنت الحلال"، وباتت تحجب المواقع الأجنبية وتعطل الوصول إلى المواقع الأخرى.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينار – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA $ 1 - UK £ 1